الأنباء
السبت 29 مارس 2014

البنك الوطني صديق للبيئة

«الوطني» يحتفل بساعة الأرض

يحتفل بنك الكويت الوطني يوم الاثنين 31 مارس 2014 بساعة الأرض، وهو حدث عالمي يهدف إلى رفع مستوى الوعي تجاه ظاهرة الاحتباس الحراري وأهمية حماية البيئة وتوفير استهلاك الطاقة، وذلك من منطلق التزامه بمسؤوليته الاجتماعية كبنك صديق للبيئة. ويقوم البنك في هذه المناسبة بإطفاء الأضواء غير الضرورية في مركزه الرئيسي لمدة ساعة واحدة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء مواكبة للمبادرة العالمية التي تحدث في نفس الوقت بهذه المناسبة وذلك للتشجيع على وقف انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

عبدالمحسن الرشيد

وقال مدير إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبد المحسن الرشيد إن البنك الوطني يحرص على المساهمة الفعالة في المناسبات البيئية والتوعوية انطلاقا من كونه بنكا صديقا للبيئة.

والهدف من هذه المناسبة هو التشجيع على الحد من استهلاك الطاقة والتوعية تجاه مخاطر الاحتباس الحراري الذي يمكن الحد منه بتضافر جهود الأفراد والمجتمعات حول العالم. وأضاف الرشيد أن سجل مساهمات البنك الوطني في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها يحفل بالعديد من المبادرات والحملات الناجحة على مدى السنوات الماضية، ابتداء من مشاركته في الحملة الوطنية لترشيد استهلاك الماء والكهرباء، مرورا بحملة تنظيف الشواطئ وانتهاء بحملته البيئية السنوية التوعوية التي أطلقها قبل سنوات تحت عنوان « فكر فيها».

وتضاف مناسبة ساعة الأرض إلى جهود البنك الوطني الهادفة إلى تعزيز نهجه كبنك صديق للبيئة، ويقوم سنويا بإطلاق حملات بيئية واسعة النطاق في إطار برنامج بيئي متكامل وذلك لتعزيز الوعي البيئي في المجتمع.

«الوطنية للاتصالات» تشارك في ساعة الأرض

إيمانا من الشركة الوطنية للاتصالات، إحدى شركات مجموعة Ooredoo، بحق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية ومتكاملة، أعلنت اليوم أنها بصدد إطفاء الأنوار الكهربائية مساء اليوم السبت في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء ولمدة ساعة واحدة لمشاركة شعوب العالم في مبادرة «ساعة الأرض» التي تهدف الى تنبيه البشرية لمخاطر الاحتباس الحراري.

وفيما دعت الوطنية جميع موظفيها الى إحياء هذه الساعة وإطفاء الأنوار، أكدت في نفس الوقت أن الحفاظ على البيئة والحد من التلوث يعد مبدأ راسخا وجزءا لا يتجزأ من سياستها ومسؤوليتها الاجتماعية، وتسعى في ذات الوقت الى حث موظفيها إلى تطبيق وسائل ترشيد استهلاك الطاقة، علاوة على حرصها على استخدام تقنيات الإنارة الحديثة الصديقة للبيئة. وتعد ساعة الأرض أكبر حدث بيئي عالمي وهي فكرة وتنظيم الصندوق الدولي لحماية الطبيعة WWF. والجدير بالذكر ان ساعة الأرض انطلقت من مدينة سيدني في استراليا عام 2007، ومنذ ذلك الحين أصبحت ساعة الأرض حدثا عالميا يشارك في أكثر من 7000 مدينة وبلدة حول العالم.

ويتم إحياء هذه المبادرة عالميا كل عام في اواخر شهر مارس، حيث سيتم حث وتشجيع الأفراد والمؤسسات ومقار الأعمال وغيرها في مختلف أرجاء الكرة الأرضية بإطفاء الأضواء الكهربائية لمدة ساعة واحد (60 دقيقة) ولهذا يرجع سبب الشعار الرسمي لساعة الأرض اي 60 دقيقة وهي الفترة الزمنية لهذه الفعالية البيئية، والتي تعد تعبيرا عن الوقوف في مواجهة عوامل تغير المناخ. وفي عام 2013 تم هذا الحدث في الثالث والعشرين من شهر مارس.

معرض العطور والساعات والهدايا حتى 1 أبريل المقبل

اعلنت شركة معرض الكويت الدولي عن استمرار انشطة معرض العطور وادوات التجميل والساعات والهدايا المقام حاليا على ارض المعارض بمشرف حتى الاول من شهر ابريل المقبل.

في هذا الصدد، صرحت مدير معرض العطور وادوات التجميل لدى شركة معرض الكويت الدولي مريم الدوسري بأن هذه المعارض تشهد اقبالا جماهيريا كبيرا بناء على ما حققته من نجاحات خلال فترة الايام الماضية، مما اثر ايجابا على حركة وكثافة رواد هذه المعارض.

في هذا السياق، ذكرت افنان السميط مدير معرض الساعات لدى شركة معرض الكويت الدولي ان الاقبال الكبير الذي يشهده معرض الساعات يؤكد بما لايدع مجالا للشك لجمهور وعملاء شركة معرض الكويت الدولي التزامنا المطلق على الدوام بحسن تنظيم معارضنا لتظهر بشكل لائق ومشرف، وكذلك حرصنا الكبير على نجاح هذه المعارض والانشطة.

واضافت السميط: لقد اضحى هذا المعرض الذي يظهر حجم الشركات المشاركة فيه وعدد زواره عظم المكانة التي وصل اليها حتى بات نجاحه حديث المجتمع كحدث مميز وفريد من نوعه يلبي احتياجات ويخدم شريحة من شرائح المجتمع، مما يفسح المجال ويشعل روح التنافس بين الشركات في محاولة لتوفير افضل العروض سعيا لاقتناص رضا عملائهم من رواد هذا المعرض، متمنية للجميع التوفيق والسداد في هذا المعرض والمعارض الاخرى وتحقيق النجاح المنشود للجميع.

يذكر ان مواعيد زيارة هذه المعارض تأتي على فترتين صباحية من الساعة 9,30 صباحا حتى 1 ظهرا وفترة مسائية من 4,30 عصرا الى الساعة 9,30 مساء، وايام الجمع فترة مسائية فقط من 4,30 عصرا حتى 10,30 مساء.

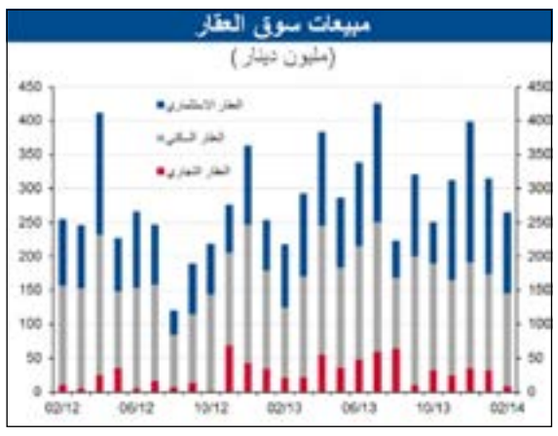

بلغت 266 مليون دينار

«الوطني»: 22٪ زيادة مبيعات العقار في فبراير

قال تقرير صادر عن بنك الكويت المركزي ان البيانات الرسمية لقطاع العقار تظهر زيادة المبيعات العقارية في شهر فبراير بنسبة 22٪ على أساس سنوي لتصل إلى 266 مليون دينار. وعلى الرغم من قوة المبيعات، من المحتمل أنها قد تأثرت سلبا بفترة شهر فبراير القصيرة بطبيعتها، بالإضافة الى إجازة الأعياد الوطنية. إذن فإنه من الممكن أن يكون الأداء الفعلي للقطاع أكثر صلابة مما يبدو. فقد استمر نمو المبيعات في كل من القطاع السكني وقطاع الاستثمار بوتيرة جيدة، بينما شهد القطاع التجاري، الذي من الصعب توقع أدائه، نموا سلبيا على أساس سنوي.

137 مليون دينار مبيعات القطاع السكني بزيادة 32٪ سنوياً

60٪ الانخفاض في مبيعات القطاع التجاري بالغة 8,4 ملايين دينار

وبين التقرير ان قيمة المبيعات في القطاع السكني بلغت 137 مليون دينار في فبراير، بزيادة بلغت 32٪ سنويا. وعلى الرغم من انخفاض عدد الصفقات بواقع 7٪ على أساس سنوي ليصل عددها الى 344 صفقة، إلا أن ذلك الانخفاض قد قابله ارتفاع في متوسط قيمة الصفقات بواقع 40٪ على أساس سنوي، ليصل الى 299 ألف دينار. ومن الجدير بالذكر أنه برغم قوة النمو السنوي، إلا أن مستويات الأسعار قد واجهت تقلبات خلال البضعة أشهر السابقة. ولكن لايزال الوقت باكرا على اعتبار أن السوق يشهد مرحلة ثبات في الأداء، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الموسمية المذكورة سلفا.

ومن ناحية المواقع، فقد كانت 32٪ من الصفقات في محافظة مبارك الكبير، أغلبها في منطقتي أبو فطيرة والفنيطيس. كما شكلت الصفقات في محافظة الأحمدي 30٪. وقد شكلت القسائم 60٪ من كل صفقات القطاع السكني في فبراير مقارنة بالمباني الجاهزة (البيوت).

وأشار التقرير الى ان مبيعات قطاع الاستثمار استقرت عند 120 مليون دينار في فبراير، مسجلة ارتفاعا بواقع 29٪ على أساس سنوي وانخفاضا بواقع 15٪ على أساس شهري. وقد كان الانخفاض الشهري في المبيعات مدفوعا بانخفاض عدد الصفقات، الذي قد يرجع بدوره الى عوامل موسمية. ولكن بصفة عامة فقد حافظ الاهتمام في هذا القطاع على مستوى جيد. كما تظل مستويات المبيعات جيدة مقارنة بأدائها خلال السنوات السابقة. كما شهد متوسط مستويات الأسعار لكل متر مربع تعافيا كبيرا، وذلك بعد الانخفاض الذي شهده خلال الربع الأخير من العام الماضي. ويشار إلى أنه لطالما كان هذا القطاع يعتبر بديلا جيدا لسوق الأسهم وذلك للقيام بالنشاط الاستثماري.

وقد شكلت المباني الكاملة أكثر من نصف إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار والتي كان معظمها في منطقة المهبولة. وتتبعها الشقق الفردية التي شكلت 35٪ من إجمالي الصفقات، تتبعها القسائم التي شكلت حصتها نسبة 13٪.

ولفت التقرير الى انخفاض مبيعات القطاع التجاري بواقع 60٪ لتبلغ 8,4 ملايين دينار في فبراير من 21 مليون دينار في العام الماضي، حيث تم تسجيل ثلاث صفقات فقط، أبرزها صفقة بيع مجمع تجاري في حولي بقيمة 4,8 ملايين دينار. وتعتبر طبيعة المبيعات في هذا القطاع متقلبة على أساس شهري، ففيما شهد العام 2013 أداءا استثنائيا، قد يرجع بعض هذا التحسن في الأداء الى عمليات الشراء من قبل المحافظ الحكومية.

وفيما يخص بنك الائتمان الكويتي، فقد انخفضت قيمة القروض المقررة لتصل الى 23 مليون دينار خلال شهر فبراير، مسجلة انخفاضا بواقع 5٪ عن عام مضى. وقد شهد العام الماضي نشاطا كثيفا، إلا أن التباطؤ الذي شهدته البضعة أشهر الأخيرة قد يكون نتيجة تباطؤ عملية توزيع الأراضي السكنية.

«بيتك للأبحاث»: توقعات بزيادة غلاء المعيشة فوق الـ 3٪

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى استقرار التضخم في الكويت عند 2,9٪ على أساس سنوي في فبراير الماضي وهو نفس معدل شهر يناير.

زاد معدل التضخم في الكويت بمعدل 0,1٪ على أساس شهري في فبراير 2014، مقارنة بزيادة قدرها 0,2٪ على أساس شهري في يناير 2014. وأظهرت أربع من المجموعات الرئيسية زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة الكساء وملبوسات القدم (بزيادة 0,3٪ على أساس شهري) وكل من الأغذية والمشروبات والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (بزيادة 0,2٪ على أساس شهري) والنقل (بزيادة 0,08٪ على أساس شهري).

وبالنسبة للأساس السنوي، استقر معدل التضخم عند 2,9٪ على أساس سنوي، وهو نفس المعدل المسجل في يناير 2014.

وقد لاحظنا أن تكاليف الأغذية والمشروبات ظلت مرتفعة عند 4٪ على أساس سنوي في فبراير 2014 بانخفاض طفيف عن الشهر السابق (يناير 2014: 4,2٪ على أساس سنوي) بعد اعتدالها عند 2,9٪ في الربع الأخير من 2013. ونظرا لاستيراد الكويت لمعظم المواد الغذائية (حوالي 90٪) لغرض الاستهلاك المحلي، كانت الزيادة متماشية مع الاتجاهات التصاعدية في أسعار المواد الغذائية عالميا. وقد زاد المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» بنسبة 2,6٪ على أساس شهري في فبراير 2014.

الأغذية والمشروبات ظلت مرتفعة عند 4٪

3,2٪ أعلى أساس سنوي متوقع لمعدل التضخم خليجيا في 2014

وعلى أساس المقارنة الشهرية، أظهرت تفاصيل بيانات تضخم أسعار المستهلكين زيادة في أسعار الفواكه الطازجة والمجمدة (بزيادة 0,7٪) والأسماك والمأكولات البحرية (بزيادة 3,0٪) واللحوم والدواجن (بزيادة 0,3٪) ومنتجات الألبان والبيض (0,7٪)، والسكر (بزيادة 0,15٪) والمشروبات (بزيادة 0,44٪) في فبراير 2014. وفي الجهة المقابلة، انخفضت أسعار الخضراوات الطازجة والمبردة والمجمدة بنسبة 2,7٪ خلال الشهر تليها الحبوب والخبز (بانخفاض 0,3٪).

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنسبة 0,2٪ على أساس شهري في فبراير 2014. وجاء الارتفاع في هذه المجموعة بتأثير من ارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد (بزيادة 0,4٪) وكذلك السلع المنزلية والخدمات وأعمال الصيانة (بزيادة 0,22٪) وارتفاع الأسعار في هذه الفئة. وبالمقارنة بشهر فبراير 2013، ارتفعت أسعار المجموعة بنسبة 5,6٪ على أساس سنوي.

زادت أسعار الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0,3٪ على أساس شهري خلال شهر فبراير كنتيجة لارتفاع أسعار الملابس بنسبة (بزيادة 0,2٪ على أساس شهري) والأحذية بنسبة (بزيادة 1,4٪ على أساس شهري)، فيما شهدت المجموعة معدل نمو سنوي قدره 2,8٪ بالمقارنة بشهر فبراير 2013. كما شهدت تكاليف النقل أيضا زيادة خلال الشهر بنسبة 1,1٪ على أساس شهري نتيجة لارتفاع أسعار شراء السيارات بنسبة 0,2٪ على أساس شهري، أي بزيادة بنسبة 1,1٪ بالمقارنة بشهر فبراير 2013.

ساهمت تكاليف الرعاية الصحية خلال شهر فبراير في الحد من ارتفاع التضخم، حيث سجلت انخفاضا قدره 0,3٪ مقارنة بالشهر السابق كنتيجة للتغيرات في أسعار المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية (بانخفاض 0,55٪)، لتسجل انخفاضا قدره 1,6٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق.

وانخفضت تكاليف المجموعة الرئيسية الثامنة الترفيهية والثقافة أيضا خلال شهر فبراير 2014 بنسبة 0,2٪ مقارنة بالشهر السابق نتيجة لانخفاض أسعار المعلومات السمعية والبصرية والتصوير الفوتوغرافي بنسبة 0,3٪. وقد ارتفع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 1,7٪ على أساس سنوي مقارنة بشهر فبراير 2013. وفي الوقت نفسه، انخفضت تكاليف الاتصالات خلال الشهر بنسبة 0,1٪ على أساس شهري نتيجة لانخفاض أسعار أجهزة الهاتف والفاكس بنسبة 1,4٪. وقد انخفض معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 0,4٪ على أساس سنوي مقارنة بشهر فبراير 2013.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، لم تتغير أسعار كل من التعليم والسجائر والتبغ والمطاعم والفنادق والسلع والخدمات المتنوعة خلال فبراير 2014.

توقعات التضخم

نتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك في 2014 لتتجاوز حاجز الـ3٪ على أساس سنوي في منتصف العام تقريبا، نظرا للتوقعات بأن الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية الفضفاضة ستعمل على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية وتأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. كما أن ارتفاع الأجور قد يشكل ضغوطا تصاعدية على التضخم في 2014 والفترات اللاحقة. وبالرغم مما سبق، وفي الجهة المقابلة، فإن نظام الدعم واسع النطاق في البلاد والرقابة على الأسعار ستساعد على إبقاء الأسعار تحت السيطرة، ونتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت ليسجل 3,5٪ على أساس سنوي في 2014 (2013: 2,7٪).

وفي خطوة جيدة، تسعى الحكومة لبناء ما يزيد على 70,000 وحدة سكنية حتى عام 2015 في أعقاب الارتفاع الذي شهده الطلب على الإسكان، حيث وصل عدد الطلبات التي تم تقديمها بالفعل من سنة 2000 وحتى سنة 2013 نحو 106,700 طلب. بالإضافة إلى ذلك، وللتخفيف من ندرة المعروض في القطاع السكني، يجري إنشاء 20,200 وحدة سكنية منها 13,600 شقة ومنزل وقسيمة قد تم تسليمها بالفعل في مدينة صباح الأحمد ومدينة جابر الأحمد وغرب الصليبخات والنسيم وفي مشاريع خيران والوفرة. وجدير بالذكر أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية كانت قد وضعت خطة خمسية طموحا (2011ـ2014) والتي تشهد إنشاء مشاريع كبرى تتضمن إنشاء بيوت ومبان حكومية وشبكات طرق ومرافق العامة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، من المتوقع أن يزيد معدل التضخم ليسجل 3,2٪ على أساس سنوي في 2014، ارتفاعا من نسبة الـ 2,8٪ على أساس سنوي المسجلة في 2013. وتشهد أسعار العقارات السكنية ارتفاعا ملحوظا في دبي وقطر في أعقاب الطلب المتزايد على المساكن، وخاصة من الوافدين. وعلى هذا، فإننا نتوقع ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس لعام 2014 إلى هذا المعدل بتأثير استمرار ارتفاع الإيجارات واستقرار الزيادة في أسعار الغذاء العالمية والزيادة في النمو الائتماني والاستثمارات الحكومية الكبيرة، إلا أننا نرى أن النسبة المتوقعة ستكون أقل بكثير من المعدل المكون من رقمين والمسجل في 2008، حيث سجل التضخم 11٪، والذي كان مدفوعا جزئيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميا.